الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- **تاريخ الاجتماع:** الاثنين 16 فيفري 2026.
- **جدول الأعمال:** مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.
- **الحضور:**
  - **الحاضرون:** 07
  - **المعتذرون:** لا أحد
  - **الغائبون:** 03
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:** 03
- **افتتاح الجلسة:** 10.00 دق **رفع الجلسة:** 13.50 دق

(تم تخصيص 30 دقيقة لاجتماع اللجنة مع ممثلي الاكاديمية البرلمانية بالمجلس للنظر في مقترحات اللجنة حول مواضيع التكوين والأيام الدراسية)

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الاثنين 16 فيفري 2026 وذلك لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

في بداية الجلسة قدّم رئيس اللجنة الاطار الذي يتنزل فيه هذا الاجتماع مشيرا الى انه سيتم استعراض حصيلة الأعمال المنجزة حول مقترح القانون عدد 2024/42 المذكور آنفا تبعا لجلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة خلال الدورة الفارطة بما يمكّن اللجنة بتركيبتها الجديدة لهذه الدورة من التعرّف على جملة الآراء والملاحظات المقدمة خلال جلسات

الاستماع إلى الأطراف ذات العلاقة بالتجارة الالكترونية وذلك قبل الانطلاق في مناقشة الفصول والتصويت عليها، حيث تم التذكير بان اللجنة استمعت الى كل من وزارة التجارة وتنمية الصادرات ووزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي ومنظمة الدفاع عن المستهلك والمجلس البنكي والمالي والغرفة الوطنية النقابية للتجارة الالكترونية والبيع عن بعد. هذا وقد تم استعراض جدول تفصيلي لجملة الملاحظات العامة التي تم تقديمها حول مقترح القانون إضافة الى المقترحات الكتابية المتصلة بالفصول والمنبثقة عن جلسات الاستماع التي تم تنظيمها في الغرض.

كما حضر الجلسة ممثل عن جهة المبادرة الذي اطلع على الملاحظات الواردة على اللجنة خلال جلسات الاستماع معربا عن انفتاح جهة المبادرة وتفاعلها الايجابي مع الملاحظات المقدمة من مختلف الأطراف ذات الصلة في اتجاه مزيد تجويد هذه المبادرة التشريعية والوصول بها الى الغاية التي اقتُرحت من أجلها سواء من خلال إلغاء القانون عدد 83 لسنة 2000 المتعلق بالمبادلات والتجارة الالكترونية وتعويضه بمقترح القانون عدد 2024/42 أو عبر تنقيح أحكام القانون ساري المفعول بالمبادرة التشريعية المعروضة.

وفي سياق متصل، تم التذكير بقرار اللجنة خلال الجلسة الفارطة المتمثل في طلب تنظيم يوم دراسي حول مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بحضور جميع المتدخلين في المجال وذلك تبعا لاستكمال جلسات الاستماع الى مختلف الأطراف ذات الصلة قبل الانطلاق في مناقشة الفصول والتصويت عليها.

وفي جانب آخر من الجلسة تم التطرق الى برنامج عمل اللجنة خلال الفترة القريبة المقبلة، حيث تداول الأعضاء حول جملة من المسائل المتصلة باختصاصات اللجنة على غرار الرقمنة والترابط البيني والامن السيبرني والذكاء الاصطناعي إضافة الى الجماعات المحلية والجهوية في علاقة بمقترحات القوانين المتعلقة باحداث بلديات.

بخصوص موضوع الرقمنة والترابط البيني، تم الاتفاق على عقد جلسة استماع الى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال غير أنّ النقاش تمحور حول إطار الجلسة حيث اقترح أحد الأعضاء برمجة جلسة عامة حوارية في حين اتجهت أغلب الآراء الى برمجتها في اجتماع للجنة بما من شأنه أن يضفي نجاعة على عملها من خلال تخصيص حيز زمني هام للتفاعل المباشر بين النواب وممثل الوظيفة التنفيذية من جهة إضافة الى إثارة عدد من المسائل التي تمت مناقشتها صلب اللجنة خلال النظر في مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 في علاقة بالاعتمادات المرصودة بعنوان رقمنة الإدارة من جهة أخرى. وتبعا لذلك، قررت اللجنة عقد جلسة استماع الى وزير تكنولوجيات الاتصال حول مدى التقدم في مشاريع التحول الرقمي للإدارة وخدمات الترابط البَيْني كأحد أهم محاور البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للدولة في

إطار مكافحة الفساد وضمان شفافية المعاملات الإدارية وتبسيط الإجراءات وتقريب الخدمات إلى المواطن في كافة جهات البلاد.

وفيما يتعلق بمجاليْ الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، طالب أعضاء اللجنة بمزيد العمل على اكتساب المعارف وتنمية القدرات فيهما باعتبارهما من بين المسائل الهامة والمُسْتَجدة على الساحتين الوطنية والعالمية في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة بما من شأنه أن يمكّن اللجنة،في إطار الاختصاصات المُسندة لها، من الاضطلاع بدورها التشريعي والرقابي على أكمل وجه. وفي هذا السياق، تم اقتراح العمل على برمجة دورات تكوينية أو ندوات أو أيام دراسية حول الذكاء الاصطناعي والامن السيبراني والسيادة الرقمية وذلك بالتنسيق مع الاكاديمية البرلمانية.

وفيما يتصل بمقترحات القوانين المتعلقة بالبلديات ومنهجية التعاطي معها، أفاد الأعضاء بضرورة الاستماع في مرحلة أولى الى الأطراف ذات الصلة المباشرة بهذا الملف على غرار وزارة الداخلية والجامعة الوطنية للبلديات حول مستوى التقدم في صياغة القانون الأساسي للبلديات والإشكاليات المتصلة بالبلديات المحدثة وذلك بهدف معرفة طرح وزارة الداخلية خاصة حول العمل البلدي وواقع البلديات والحدود الترابية لهذا الصنف من الجماعات المحلية، في حين اقترح أحد الأعضاء تنظيم زيارات ميدانية في هذا الإطار. وبعد التداول، قررت اللجنة عقد جلسة استماع الى وزير الداخلية حول استراتيجية الوزارة لتحديث وتطوير أساليب ومناهج العمل البلدي ودعم قدرات التصرف بالإدارة البلدية ومستوى التقدم في صياغة القانون الأساسي للبلديات وتحسين الحوكمة المحلية وحل الإشكاليات المتصلة بالبلديات المحدثة وغيرها من المسائل ذات الصلة، على ان يتم تبعا لذلك ضبط برنامج ومنهجية عمل اللجنة في هذا الموضوع.

2. قـــرار اللّجنة:

- عقد جلسة يوم الجمعة 27 فيفري 2026 للاستماع الى وزير تكنولوجيات الاتصال حول مدى التقدم في مشاريع التحول الرقمي للإدارة وخدمات الترابط البَيْني.
- برمجة جلسة استماع الى السيّد وزير الداخلية حول موضوع العمل البلدي والإشكاليات المتصلة بالبلديات الـــمُحدثة ومستوى التقدم في صياغة القانون الأساسي للبلديات وغيرها من المسائل ذات الصلة وذلك خلال الأسبوعين المقبلين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

سـامي رايس **عماد الدين سديري**